المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: النظام السياسي التونسي بعد التغيير
اسم الكاتب: أ.م.د. خيري عبد الرزاق جاسم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2194
تاريخ الاسترداد: 2026/04/12 07:36 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النظام السياسي التونسي بعد التغيير

أ.م.د خيري عبد الرزاق جاسم(*)

المقدمة

تغير النظام في تونس الذي تحددت ملامحه من خلال دستور ، مع مراعاة التعديلات التي طرأت عليه ولكن لم تمس جوهره ، وغالبا يكون الدستور من واقع المجتمع ، وهو بذلك يتسم بالاستمرار والديمومة وما سيحصل بعد التغيير في تونس هو ، اجراء تغييرات في الدستور لمنع تعسف استخدام السلطة ، أو الغاؤه كليا وصياغة دستور جديد . ومع ذلك فالجديد يحمل من القديم الكثير غير ان جديده هو تقييد سلطات الرئيس وخلق حالة من التوازن بين السلطات لمنع التعسف أو اساءة استخدام السلطة ، ويترتب على ذلك الفعل بروز قوى سياسية متعددة ومتنوعة تتطلع الى الوصول الى السلطة وغالبا لا تتخذ طابعا وطنيا وانما جهويا ، مناطقيا ، مذهبيا ، يؤدي كما لا حظنا خلال السنين القريبة الماضية ، من ان التغيير في تونس ما يزال مستمرا الى حد غابت معه حالة الاستقرار السياسي في تونس وفي كل الحالات التي شهدت تجارب مماثلة في دول عربية اخرى كمصر وليبيا .

مع نجاح التغيير في تونس ، شرعت قوى التغيير بوضع اسس جديدة يرتكز عليها النظام السياسي الجديد ، و كذا الحال بالنسبة الى القوى الاكثر تنظيما (الاحزاب والحركات السياسية ، التي أفادت من التغيير وشرعت بالمساهمة في وضع أسس جديدة ، وطبيعي أن يكون الجدل حول شكل الحكم ان كان رئاسيا أم برلمانيا أم نظام حكم الجمعية ، وستكون النخب تبعا لتوجهها التنموي العام سواء أكانت تقليدية تكيفية أم اصلاحية تحديثية أم ثورية تعبوية . النخب السياسية ليبرالية كانت أم اسلامية أم ماركسية هي من ستقرر شكل الحكم على اساس الغلبة والقوة في الشارع التونسي .

من هنا كان اهتمامنا بدراسة النظام السياسي في تونس بعد التغيير ، لما لهذا الموضوع من اهمية ذلك أن النظام السياسي عبر مؤسساته ، هو من سيقود التغيير وبغض النظر عن شكل الدولة وما مكتوب نظريا في الدستور نتطلع الى ان نرى العلاقة بين السلطات بعد التغيير حتى نحدد طبيعة النظام السياسي ، والواقع أن صعوبة هذا الموضوع تتأتى من زاويتين الاولى ، انه حتى كتابة هذه السطور لم يرى الدستور التونسي الجديد النور ، على أمل صدوره على وفق الجدول الزمني الذي أقره المجلس الدستوري ، فاستعنا بما نشره المجلس التاسيسي من مسودة نشرت على المواقع الالكترونية . والاخرى ، ندرة المصادر التي تناولت النظام السياسي في تونس بعد التغيير وكانت وسيلتنا الافادة مما نشر على المواقع الالكترونية .

فرضية البحث

ننطلق في بحثنا هذا من فرض رئيس مفاده " مثل التغيير في تونس ثورة شعبية على الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عاشها الشعب التونسي منذ الاستقلال ، وأدى الى تغيير نظام الحكم الذي ساد منذ تلك الحقبة " .

لاجل البرهنة على صواب أو خطأ هذا الفرض سنعمل على تناول دراستنا من خلال الاعتماد على المنهج أو الاقتراب الامثل لدراسة النظام السياسي في تونس فسيكون التركيز منصبا على الاطار التحليلي للنظام السياسي في

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

أبسط صوره كما يراه ايستون – أقام ايستون اطاره التحليلي للنظام السياسي على مجموعة من"الفروض" التي تقوم بدورها على مجموعة من المفاهيم المتعلقة بمجموعة من المتغيرات السياسية الهامة التي توضح الخصائص الرئيسية للنظام السياسي – لا يعدو أن يكون دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية الموجهة بصفة أساسية نحو التخصيص السلطوي للقيم في المجتمع. تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات، وتقوم عملية التغذية الاسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية، أي بين المدخلات والمخرجات. وتبعا لذلك قسمنا الدراسة الى المقدمة

اولا بدايات الاحتجاج وسمات المجتمع التونسي

ثانيا ملامح النظام السياسي في تونس قبل التغيير

ثالثا ا يار النظام السياسي في تونس

رابعا مرحلة اعادة بناء النظام السياسي الجديد

خامسا مسودة الدستور التونسي الجديد وشكل النظام السياسي

الخاتمة

أولا بدايات الاحتجاج وسمات المجتمع التونسي

١- بدايات الاحتجاج وانهيار النظام السياسي

شهدت تونس في العام تغييرا سياسيا على أثر حركة الاحتجاجات التي شهدتها منذ أواخر العام ، و أدت الى أ يارمفاجئ لنظام تسلطي قائم على حكم الشخص الواحد عبر الاجهزة الامنية والشرطة السرية فتفكك النظام الذي استمر فعليا منذ العام [١]، على الرغم من ان الرئيس زين العابدين بن علي الذي كان قد اعتلى سدة الحكم في العام [٢] وحاول أن يجري تعديلات على نظام الحكم من خلال اتخاذه حزمة من الاصلاحات الا ان تلك المحاولات لم تحول دون ا يار نظام الحكمعبر ثورة شعبية أعقبها ا يار لكل مؤسسات النظام ولو بدرجات متفاوتة تبعا لمدى اعتمادها على شخص الرئيس ا. ارت الأجهزة الامنية التابعة لوزارة الداخلية بحكم كو ا العمود الفقري للرئيس المخلوع ، ولما كانت هذه الاجهزة تعد رمزا للنظام القمعي السابق ، فا ا كانت الأكثر استهدافا أيضا من قبل المتظاهرين من الشباب التونسي .تميزت الحركة الاحتجاجية بأ ا كانت دون قيادة موحدة ولا برنامج سياسي واقتصادي بديل واضح وبدرجة ادنى ، لاحظنا أيضا استهدافا للتجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم ،

خلف الحبيب بورقيبة الباي محمد الامين اخر ولاة الدولة الحسينية في تونس ، و تم تعيين الحبيب بورقيبة رئيسا للوزراء عن طريق اللجنة الدستورية ففي) نيسان / ابريل سنة ، اذ اجتمع المجلس التاسيسي وانتخب الحبيب بورقيبة رئيسا له . وفي . تموز / يوليو سنة أعلن المجلس التاسيسي الغاء نظام (البايات القديم) ، وقيام النظام الجمهوري الرئاسي ، وهكذا اختار الشعب التونسي نظام حكومته وأختير الحبيب بورقيبة أول رئيس لهذه الجمهورية . وهكذا انتهى نظام البايات القديم الذي حكم تونس منذ أوائل القرن الثامن عشر ( ) . ثم أجري اقتراع عام على رئاسته في ((، وانتخب كرئيس لمدى الحياة في تشرين الثاني / نوفمبر ، وتمكن بورقيبة عن طريق تعديل الدستور أن ينصب نفسه رئيسا لتونس مدى الحياة . ينظر محمد محمود الصياد ، ملامح المغرب العربي ، مطبعة نصر مصر ، القاهرة ، .) . (. كذلك صلاح سالم زرتوقة ، انماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية ، ط ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، . – .

في السابع من تشرين الثاني / نوفمبر . استند الوزير الاول في تونس زين العابدين بن علي الى نص المادة (() ، الذي جاء فيها " على أنه في حالة عجز الرئيس أو مرضه أو وفاته يتولى رئاسة الدولة الوزير الاول (رئيس الوزراء) حتى انتهاء الفترة النيابية القائمة حيث تتم أول انتخابات برلمانية بعد توليه " ، وحصل على تقرير طبي من سبعة من كبار الاطباء في تونس على ان الرئيس بورقيبة قد وصل الى حالة من المرض والشيخوخة لا يستطيع معها ممارسة شؤون الحكم أو اداء مهام الرئاسة ، وتم عزله وتولى زين العابدين الذي استصدر قرارا من المجلس النيابي بالموافقة على توليه الحكم حتى تنتهي الفترة البرلمانية في تشرين الثاني / نوفمبر . . ينظر صلاح سالم زرتوقة ، مصدر سبق ذكره ، ص . . وبعد ذلك تم تجديد انتخابه وبقي في السلطة حتى مطلع العام . .

وقد ساعد على التخلي السلس عن السلطة ضغط الشارع وضغط الاعلام ، فضلا عن دعوة الرئيس المؤقت لمجلس النواب ، البرلمانيين الى تجاوز انتمائهم السياسي ، والمشاركة الفعلية في تحقيق ارادة الشعب ، والانتقال السياسي في أحسن الظروف ، وجعل المصلحة العليا للبلاد فوق كل اعتبار ، وذلك بالانضمام الى ارادة الشعب في اطار الشرعية الدستورية " .[٣]

٢- الملامح العامة للمجتمع التونسي قبيل التغيير

تعد تونس في مقدمة البلدان التي ترتفع فيها نسبة المواطنين الذين يملكون منازل خاصة م ، اذ تفوق هذه النسبة ال % ، وهذه السياسة تعود بالتاكيد الى سنوات الرئيس الاسبق الحبيب بورقيبة .[٥] وعرف المجتمع التونسي نموا و إتساعا للطبقة الوسطى ، وإزدادت نسبة التعليم الثانوي و الجامعي .

وهناك ايضا دور فاعل للمرأة التونسية التي تشارك في الحياة العامة والسياسية بشكل فعال ، كما ترتفع نسبة المتحدثين باللغة الأجنبية داخل المجتمع التونسي ، وهي هنا اللغة الفرنسية . وفوق ذلك ، تتميز تونس بقرب النخبة التونسية فيها من فرنسا ، واستفادتها بشكل كبير من جامعاتها ومؤسساتها التعليمية .

ويعد المجتمع التونسي متجانسا تقريبا ، طائفيا واثنيا ، الا أنه يشهد تفاوتا اجتماعيا بحكم اتساع الهوة بين النخبة المتسلطة الحاكمة والاغلبية التي لم تحقق أية منافع من عائدات النمو الذي حققته تونس في السنوات الأخيرة .ومعدل دخل الفرد هو الاعلى تقريبا على مستوى البلدان العربية في شمال أفريقيا .

لذلك كله ، لن تكون أية حكومة ديمقراطية مستقبلية في أي بلد قادرة ، مثل تونس ، على معالجة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بالسرعة التي يرغب فيها المتظاهرون الطامحون الى تكرار الثورة في بلدا م .

ثانيا ملامح النظام السياسي في تونس قبل التغيير

.– بموجب الدستور

يتضمن الدستور التونسي على توطئة تتناول بالاشارة نضال الشعب التونسي للتخلص من الاستعمار القديموتصميم هذا الشعب على توثيق عرى الوحدة القومية والتمسك بالقيم الانسانية والعمل للسلم والتعاون الدولي الحر والتعلق بتعاليم الاسلام ووحدة المغرب الكبير وانتمائه الى الاسرة العربية والتعاون مع الشعوب الافريقية واقامة ديمقراطية تستند الى مبدأ السيادة الشعبية والفصل بين السلطات والنظام الجمهوري بوصفه " خير كفيل لحقوق الانسان واقرار المساواة بين المواطنين " [٦]. ومن ثم الاستعراض للحريات والحقوق الفردية المتوافقة مع اعلانات الحقوق والحريات الغربية المبتعدة عن الحقوق الاجتماعية المميزة للانظمة الاشتراكية يعود الباب الثاني للتكلم عن السلطة التشريعية فيمنحها الى مجلس الامة بينما يمنح الباب الثالث السلطة التنفيذية الى رئيس الجمهورية .[٧]

جمال العجرود ، " المرسوم في تونس خلال الفترة الانتقالية " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (( ) ، ربيع) .

رضوان زيادة ، " كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية العدالة الانتقالية للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل " ، الجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد (( ) ، ربيع) –) .

تعد التنمية اساس كارزمية بورقيبة ، والتي افقدته كارزميته ايضا بمجرد انخفاض التراكمات الناجمة عن عملية التنية ، وعند ئذ انفجر الصراع معه على السلطة . ووصل الى حد العنف في بعض الاحيان حتى اطلق على بورقيبة " اكل الرجال". ينظر صلاح سالم زرتوقة ، مصدر سبق ذكره ، ص – .

ينظر نص دستور الجمهورية التونسية / //) في الدساتير العربية ودراسة مقارنة بمعايير الحقوق الدستورية الدولية ، المعهد الدولي لحقوق الانسان ، كلية الحقوق بجامعة دي بول ، شيكاغو ، – .

نص دستور الجمهورية التونسية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص – – – .

مجلس الامة

يتألف المجلس النيابي في تونس الذي يدعى مجلس الامة من نواب ينتخبون عن طريق الاقتراع العام السري والمباشر من المواطنين كافة البالغين عشرين سنة من العمر . ويفترض بالمرشح للانتخابات أن يكون تونسيا بالدم بالغا الثلاثين سنة من العمر . ومدة الولاية النيابية

((سنوات .

وقد أعتمد الدستور التونسي مبدأ الوكالة التمثيلية اذ نص في مادته (من لنائب في مجلس الأمة هو نائب للأمة جمعاء . وضمن للنائب الحصانات والامتيازات الضرورية لممارسته وظيفته التمثيلية فنص على عدم جواز توقيفه أو القاء القبض عليه بتهمة جنائية أو مدنية طيلة نيابته .

أما من حيث الاختصاصات فيمارس مجلس الأمة التونسي الاختصاص التشريعي أي مهمة التصويت على القوانين بصورة رئيسة وان إشترك معه رئيس الجمهورية على مستوى إقتراح مشاريع القوانين . وتجري الممارسة المذكورة خلال الدورتين السنويتين العاديتين اللتين يعقدهما المجلس أو في الدورات الاستثنائية التي تتم بناء لطلب رئيس الجمهورية .

ويضطلع المجلس بالاضافة الى ذلك بمهمة مناقشة ميزانية الدولة والمصادقة عليها وتقرير الحساب الختامي لهذه الميزانية .

رئيس الجمهورية

كان يجري اختيار رئيس الجمهورية في تونس من بين الاشخاص التونسيين المسلمين البالغين أربعين سنة من العمر عن طريق الاقتراع العام والمباشر والسري من قبل الشعب ولمدة ((سنوات . ولا يجوز مبدئيا أن يجدد ترشيح الرئيس لمنصب الرئاسة أكثر من ثلاث مرات[٨]. وعلى رئيس الجمهورية أن يؤدي أمام مجلس الامة قبل تسلمه مهامه اليمين الدستورية الجملة الاتية " أقسم بالله العظيم أن أحافظ على استقلال الوطن وسلامته وأن أحترم دستور البلاد وتشريعها وأن أرعى مصالح الامة رعاية كاملة " .

وتتمثل مهمة الرئيس في ضبط السياسة العامة للدولة والاشراف على تنفيذها وحسن سيرها يساعده في ذلك مجلس للوزراء مسؤول أمامه فقط دون غيره حيث يتم تسمية الوزير الاول والوزراء من قبله كذلك اقالتهم والاستغناء عن خدماتهم . ولرئيس الجمهورية أن يصدر القوانين في مهلة . يوما من تاريخ احالتها اليه من طرف مجلس الامة أو أن يردها الى المجلس في المهلة المذكورة حتى اذا ما أعاد المجلس التصويت عليها باغلبية الثلثين وجب على الرئيس اصدارها ونشرها في المهلة القانونية للنشر . كما أن لرئيس الجمهورية أن يعمل على تنفيذ النصوص التشريعية . بل أن له أن يشرع بمراسيم في فترة عدم انعقاد المجلس بالاتفاق مع اللجنة القارة المختصة ، أو بناء على تفويض من المجلس شرط أن تعرض هذه التشريعات على موافقة المجلس المذكور في أول جلسة يعقدها .[٩]

.– في عهد بورقيبة

المعروف أن التجربة البورقيبية التي صاغت نسق النظام السياسي التونسي المعاصر قامت على ركائز ثلاثة هي هيمنة الحزب الدستوري الذي ارتبط بحركة التحرير الوطنية منذ تأسيسه عام " . وقاد البلاد الى الاستقلال ،

لا ينطبق هذا الشرط بالنسبة للرئيس بورقيبة الذي انتخب رئيسا لمدى الحياة . وكذلك الرئيس السابق زين العابدين بن علي .

احمد سرحال ، النظم السياسية والدستورية في لبنان والدول العربية ، دار الباحث ، بيروت ، " . – .

والزعامة الابوية التي ترجمت دستوريا بنموذج المركزية الرئاسية المتحكمة بصفة مطلقة في دوائر القرار ، والايديولوجيا التحديثية العلمانية المستندة الى تركة الحركة الاصلاحية التونسية والمتمحورة حول النهوض بالتعليم و" تحرير المرأة".[١٠] الا أن الزعيم " بورقيبة " الذي أعلن نفسه حاكما مدى الحياة وضيق الخناق على خصومه السياسيين ، من جناح حزبه المؤيد لمنافسه " بن يوسف " الذي اغتاله في بدايات سنوات الاستقلال ، الى الحركات اليسارية والقومية النشطة في السبعينيات ، الى حركة النهضة الاسلامية التي اعتقل قياداتها في أيام حكمه الأخيرة .

وظل الحراك السياسي نشطا حيويا طيلة العهد البورقيبي وأخذ في الغالب طابع الحيوية الفكرية والسجال الايديولوجي عبر مسارب الصحافة والعمل الطلابي والجمعيات الأهلية، كما أن النظام لم يتمكن من تدجين " الاتحاد التونسي للشغل " رديف الحزب الدستوري التاريخي الذي أسسه فرحات حشاد الذي اغتالته السلطات الاستعمارية عام " . .[١١]

كرس دستور عام " . بشكل مطلق النظام الرئاسي ، حيث راح الرئيس يتمتع بصلاحيات وسلطات واسعة بدون منازع . وعلى صعيد اخر هو زعيم الحزب الحاكم ، " فرض نظام الحزب الواحد نفسه بسرعة في تونس منذ عام " . "[١٢]، وقد أكد الدستور على أن الحزب الدستوري هو الحزب الشرعي الوحيد . وبناءا على ذلك فقد جمع الرئيس التونسي السلطتين السياسية والحزبية وما يتمخض عنهما من سلطات فرعية أخرى .[١٣]

– في عهد بن علي

بعد اقالة محمد مزالي من رئاسة الحكومة تم تعيين رشيد صفر بدلا عنه . . عا رئيس الوزراء الجديد أحزاب المعارضة الى الاشتراك في الانتخابات ، وشارك اغلبها في انتخابات تشرين الثاني / نوفمبر " . ، الا أن الحزب الحاكم حصل كالعادة على أغلب مقاعد (مجلس الامة . وبسبب عدم قناعة بورقيبة باجراءات رشيد صفر في القضاء على التيار الاسلامي المتنامي في البلاد ، أصدر مرسوما جمهوريا في أيار / مايو . ، عين بموجبه زين العابدين بن علي بمنصب نائب رئيس الوزراء مع احتفاظه بمنصب وزير الداخلية ، ثم قرر تعيينه رئيسا للوزراء بدلا من رشيد صفر في تشرين الاول / اكتوبر . .[١٤]ويعد " بن علي من أكثر التونسيين معرفة بملف التيارات الاسلامية في تونس حيث شغل منصب وزير الداخلية ، وتولى العديد من المناصب الأمنية قبل اطاحته بالرئيس الحبيب بورقيبة .

السيد ولد أباه ، الثورات العربية الجديدة المسار والمصير ، جداول للنشر والتوزيع ، بيروت ،) . . تشير بعض المصادر الى أن بورقيبة كان يعتمد على أربعة أجهزة ادت الى السلطة الشخصية لبورقيبة هي حزب الدستور الجديد والادارة والمجلس الوطني و وسائل الاعلام . للمزيد ينظر عبد الحميد براهيمي ، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،) .) . . – . .

السيد ولد اباه ، مصدر سبق ذكره ، ص . .

عبد الحميد براهيي ، مصدر سبق ذكره ، ص . .

محمد علي داهش ، المغرب العربي المعاصر ، (سلسلة شؤون اقليمية) ، مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل ، الموصل) . .

[١٤] محمد علي داهش ، مصدر سبق ذكره ، ص . . تشير المصادر الى التي "" كان تعيين الجنرال " زين العابدين بن علي " على رأس الحكومة مفاجأة مثيرة . لم يكن الرجل ينتمي الى الطبقة السياسية بأي معنى من المعاني ، وانما وصل الى دائرة الضوء في غفلة من الزعيم الذي عرف بحذره الشديد من المؤسسة العسكرية التي أبعدها دوما عن مراكز القرار ، ورأى فيها الخطر الحقيقي الذي يتوعد نظامه . كان أو مرة يسمع فيها " بورقيبة " " " بن علي " هي في منتصف السبعينيات من القرن الماضي عندما اقترح العقيد القذافي " اسمه وزيرا للداخلية في حكومة الوحدة بين تونس وليبيا . وعندما سأل عنه بورقيبة " علم انه ضابط مدير للامن ، فرفض المقترح ، وفشل مشروع الاتحاد وأبعد بن علي الى المغرب ملحقا عسكريا . ينظر السيد ولد اباه ، مصدر سبق ذكره ، ص ص –– – .

لم يكن ل " بن علي " رصيد " بورقيبة " النضالي ، ولا ثقافته الواسعة [١٥] المزدوجة ، ولكن انقلابه على الزعيم لمريض قوبل بفرحة عارمة من التونسيين ، الذين سحرهم بيان السابع من تشرين الثاني / نوفمبر – الذي تقدم به الضابط الخجول الذي لم يعرفوه رجلا سياسيا ، وان خبروه مدير أمن . تعهد " بن علي " لشعبه بالغاء الرئاسة مدى الحياة ، وفتح باب الحريات السياسية على مصراعيه ، والدفاع عن حقوق الانسان .[١٦]

لاشك في أن " بن علي " نجح في تمرير صورتين داخلية وخارجية شكلتا " الاسطورتين المؤسستين " لما أطلق عليه الرئيس الفرنسي الاسبق شيراك " المعجزة التونسية " صورة رجل البناء والتحديث الذي أدخل تونس في نادي البلدان الجنوبية ذات التجارب التنموية الناجحة ، وصورة الحاكم المستنير الذي بنى واحة الاستقرار والاعتدال في منطقة مهددة بالتطرف والفوضى . بالصورة الاولى استقطب أغلب وجوه اليسار التقليدي وأبرز مثقفي وأكاديميي تونس الذين رضي الكثير منهم معادلة " التحديث والتنمية من دون حرية "" وبالصورة الثانية استقطب القوى الغربية الكبرى .[١٧]

وبالتدريج استطاع "بن علي" القضاء على كل منافذ الحراك السياسي حول الحزب الدستوري الى واجهة للشبكة الأمنية – الادارية لجهاز الحكم وأفرغه من رموزه التاريخية، حول المركزية النقابية المشتتة الصف الى أداة طيعة عطل عمليا رابطة حقوق الانسان ونقابة المحامين اللتين هما الدعامة الرئيسة للمجتمع المدني التونسي ، وأدخل خصومه في ظلمات السجون القاسية وفي مقدمتهم المنتمين الى حركة النهضة .

ومع أن النظام دأب على ترتيب استحقاقات انتخابية منتظمة ، الا أ ا كانت في الحقيقة مجرد مناسبات باهتة لتجديد الولاء للرئيس الذي منحت له كل القاب التمجيد والتعظيم . وحتى المرشحون الهامشيون الذين سمح لهم بالتفدم للسباق الانتخابي حرصوا على التأكيد علنا أ. م لا يترشحون ضد بن علي ، وانما غرضهم الأوحد هو خدمة المسار التعبدي وتوطيد المسلك الديمقراطي ، بل ان أحدهم لم يخجل من القول انه سيمنح صوته الشخصي ل " بن علي " . أما الأشخاص الذين تجرأوا على اعلان الترشيح فقد منعوا بقيود قانونية قاهرة ، كما هو شأن المعارضين " أحمد نجيب الشابي " " " المنصف المرزوقي " . وقد وصلت مضايقة الخصوم حد التعرض لهم بالاعتداء في الشوارع ، كما حدث لسهام بن سدرين وزوجها حمة الهمامي .[١٨]

النظام السياسي في تونس نظاما رئاسيا

للرئيس التونسي طبقا الى الدستور صلاحيات يمارسها في الحالات الاستثنائية واشارت اليها المادة (من الدستور ، ويؤكد نص المادة على " ضخامة اختصاصات الرئيس في تونس وتجسده كسلطة أولى " . هذه الضخامة فضلا عن انتخاب الرئيس من الشعب ، ومسؤولية الوزراء امامه بوصفهم مجرد امناء وانتفاء حق حل المجلس تجعل من النظام السياسي في تونس ومن دون أي لبس نظاما من طبيعة رئاسية . [١٩] وتزداد صفة الرئاسي رسوخا وتتأكد ضخامة

السيد ولد أباه ، مصدر سبق ذكره ، ص . . وجاء في البيان الذي أصدره في صباح يوم تشرين الثاني / نوفمبر – الاتي " ان شيخوخة وتدهور حالته الصحية بناء على تقرير طبي دفع بنا الى التفكير في أن الواجب الوطني يفرض علينا اعلانه في حالة عجز كامل عن تولي مهام رئاسة الجمهورية . وانطلاقا من ذلك ، وتطبيقا للمادة (.) من الدستور نتولى بعون الله رئاسة الجمهورية والقيادة العامة للقوات المسلحة ... " . ينظر محمد علي داهش ، مصدر سبق ذكره ، ص . .

السيد ولد أباه ، مصدر سبق ذكره ، ص .

المصدر نفسه ، ص ..

السيد ولد أباه ، مصدر سبق ذكره ، ص . .

أحمد سرحال المصدر نفسه ، ص – – – . وفي تبرير اختيار النظام الرئاسي في تونس اشار التقرير العام للدستور " ... فاخترنا لبلادنا النظام الجمهوري الرئاسي لكي لا تتشتت المسؤوليات ، ولا يتوزع النفوذ فالسلطة التنفيذية القوية ضمان أصلي لحرية الأفراد والجماعات وحفظ حقوقهم تمنع كل

صلاحيات الرئيس عمليا باتباع تونس لنظام الحزب الواحد . والحزب الواحد في تونس هو حزب الدستور الجديد الذي انشأه بورقيبة ابتداء من عام على أثر مؤتمر كسار هلال . فمن الطبيعي اذن أن يسمي هذا الحزب وبورقيبة دائما على رأسه بحزب الرئيس وأن يعمل على تأمين قدر ما من الغطاء الشعبي لمصلحة الرئيس . وتجدر الاشارة الى أن الحزب اصبح يسمى بعد انعقاد مؤتمر بنزرت لعام بالحزب الاشتراكي الدستوري . ويحتوي هذا الحزب على عدة هيئات أهمها المكتب السياسي المؤلف من حوالي عضوا يجري اختيارهم من قبل أعضاء اللجنة المركزية (أو المكتب السياسي الموسع ، والبالغ عددهم حوالي عضوا والمختارين بدورهم من قبل مؤتمر الحزب العام . وهناك كذلك لجان للتنسيق بين الاجهزة الحزبية (الخلايا ، والاجهزة الحكومية والمحلية على صعيد كل محافظة .[٢٠] عليه فان نظام الحكم الرئاسي في تونس ضخم من صلاحيات رئيس الدولة على حساب البرلمان ، ففي حين يفرض الكونغرس الاميركي قيودا صارمة على التصرفات المالية لرئيس الدولة ، نجد أن الذمة المالية في النظام الرئاسي التونسي تختلط في أحيان كثيرة بالذمة المالية للدولة دونما رقابة فعلية من المجالس النيابية ، ولعل مما يساعد على شكلية الرقابة البرلمانية — متى وجدت — أن كثيرا من البرلمانات العربية لا يعكس الصفة التمثيلية للارادة الشعبية ، وبخاصة أن عددا من أعضائها يتولون مناصبهم نتيجة التعيين وليس الانتخاب ونتيجة للشوائب والتجاوزات التي ترتبط بالانتخابات .[٢١]

ثالثا انهيار النظام السياسي في تونس[٢٢]

لقد تبنى نظام بن علي أسلوبا في الحكم قائما على قتل السياسة لقاء التبشير بالتنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي للمواطن ، أي تبني معادلة التنمية من دون ديمقراطية . وبالفعل " نجحت " تونس في تحقيق معدلات من التنمية تفوق النسب الموجودة في الدول المماثلة ، بفضل تدفق الاستثمارات الاجنبية والسياحة الخارجية المندرجة في اطار تصور غربي قائم على دعم النوذج التونسي الذي عمل على تسويق صورة النظام الذي تمكن من مواجهة مطالب الحركة الاصولية بالنجاح الاقتصادي .

ان نقطة ضعف هذا النموذج هو غياب مؤسسات تحوز الشرعية المطلوبة لمراقبة مسالك المال العام الذي يصرف في برامج التنمية ، وهو ما مثل أهم مدخل للفساد المالي ، ولاستخدام اسلوب المافيات المنظمة لتجميع الثروة من طريق " الجاه المفيد للمال " . اذا استعرنا العبارة الخلدونية . في غياب اليات المراقبة والمحاسبة المؤسساتية . كما كشف هذا الغياب عن ضعف فظيع في امتلاك الاليات الاقتصادية القادرة على امتصاص تداعيات الازمة المالية العالمية .

وهكذا فان من أبرز الاسباب البنيوية التي ساهمت في تأجيج روح الثورة لدى الشعب التونسي ، تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتمثلة في ارتفاع مستويات البطالة ، وخاصة في أوساط حاملي الشهادات التي بلغت أكثر من % ، وتزايد التفاوت الاجتماعي بين المناطق والجهات، وتركيز الثروة في أيدي فئة محظوظة من الموالين لعائلة الرئيس.

اعتداء من فرد على فرد أو من جماعة على جماعة ، وضمان ايضا للنظام والامن وسدمنيع ضد كل فوضى ". ينظر الازهر بو عوني ، الانظمة السياسية والنظام السياسي التونسي ، مركز النشر الجامعي ، تونس ، " . " . ".

احمد سرحال ، مصدر سبق ذكره ، ص ". .

علي الدين هلال & نيفين مسعد ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير ، الطبعة الخامسة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت) (.

عبد العلي حامي الدين ، الثورة الشعبية في تونس مدى قابلية النوذج للتعميم ، (سلسلة تقييم حالة) ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، كانون الثاني / يناير) – .

أثرت هذه الفوارق بقوة في المواطن التونسي الذي يحظى بمستوى من التعليم يمكنه من امتلاك أدوات التحليل الكافية لادراك الاسباب الكامنة وراء تراجع وضعيته الاجتماعية والاقتصادية، خصوصا مع وجود طبقة وسطى من المثقفين والمحامين ورجال التعليم والعمال المنظمين في منظمات نقابية وحقوقية، وفي مجتمع لا يتجاوز عدد سكانه . مليون. وقد أدى تجميع السلطة والثروة في يد واحدة (يعبر ما حصل عن أزمة النمو غير المتكافئ، والفجوة الكبيرة بين المركز والاطراف .وقد كشفت دراسة أعدتها منظمة رجال الاعمال التونسيين – الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقلدية – أواسط عام عن أن أكثر من . % من الشركات في تونس توجد في محافظات ساحلية هي ولايات تونس الكبرى اضافة لسوسة ونابل وصفاقس . كما كشفت الدراسة نفسها عن ان . % من المؤسسات الاقتصادية التونسية توجد في العاصمة يليها في الترتيب القطب الاقتصادي في صفاقس ثم سوسة – المنستير المهدية – وقطب نابل – الحمامات . وقد استفادت هذه الاقطاب من موقعها الجغرافي في الواجهة البحرية ، ومن كثير من الامتيازات التي منحتها لها الدولة . وحسب الدراسة نفسها ، فان ال . محافظة المتبقية لا تستقطب الا اقل من نصف المؤسسات التونسية ، مما يعني أن نسب البطالة والفقر فيها أكثر بكثير من المعدلات الوطنية، رغم "رحيل" غالبية شبا ا وكهولها نحو العاصمة وبقية قرى ومدن الشريط الساحلي وأحيائها الفقيرة.[٢٣] فقد تركزت % من الاستثمارات الحكومية والخاصة في المناطق الساحلية الشمالية والشرقية للبلاد، بينما عانت المحافظات الداخلية في الغرب والجنوب نقص الاستثمارات والخدمات والوظائف . ووصلت معدلات البطالة في ولاية سيدي بو زيد الى . % مقارنة بالمتوسط الوطني الذي يتراوح – وفقا للارقام الرسمية – بين % %% % % . شهدت تونس ايضا اتساعا كبيرا في الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة ، في ظل نمو طبقة رأسمالية استحوذت على نصيب الاسد من ثمار عملية التنمية الاقتصادية . كشفت ثورة الشعب التونسي ايضا عن أزمة البطالة المتعلم . يمثل الشباب تحت سن . نحو نصف عدد سكان تونس ، التي شهدت ايضا توسعا في التعليم الجامعي ، حيث ارتفع عدد الخريجين من . الفا الى . الف خريج خلال السنوات العشر الماضية . الا أن نسبة البطالة ارتفعت بشكل كبير في أوساط خريجي الجامعات ، حيث وصلت الى % ، وتوجد فجوة كبيرة في تونس بين مخرجات العملية التعليمية ومتطلبات سوق العمل ، مما يحول دون التعامل بفاعلية مع مشكلة البطالة في تونس .[٢٤] واغلاق جميع منافذ التعبير وأطر التنظيم السياسي الى ارتكاب النظام الحاكم انتهاكات جسيمة في حق الشعب التونسي ، ولا سيما في صفوف المعارضين السياسيين ومنهم مناضل وحزب النهضة الاسلامي . وعلى الرغم من حجم التنديد الذي سجلته منظمات حقوق الانسان في العالم، فان نظام بن علي ظل يحظى بدعم الانظمة العربيةلملكونة اجس " الاسلاموفوبيا ". وقد أسهم تراكم مسلس الانتهاكات وكبت الحريات ومنع الشعب من حقه في التنظيم السياسي في اضعاف جميع المؤسسات الوسيطة التي يمكن أن تنقل مطالب المجتمع الى مؤسسات الدولة، فكان من الضروري أن يولد
الضغط نوعا من الانفجار الذي لم يكن أحد يتوقع توقيته وطريقته ، ولاسيما في ظل نظام بوليسي يحصي على المواطنين أنفاسهم.انه " الظلم المؤذن بخراب العمران " بالتعبير الخلدوني.[٢٥]

ان الخروج المفاجئ والعنيف من العهد البورقيب – العلي قد ولد نتيجتان بارزتان هما [٢٦]

كمال بن يونس ، " التهميش الشامل " عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ( ) ، نيسان / ابريل " / .

دينا شحاتة & مريم وحيد ، " محركات التغيير في العالم العربي " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ( ) ، نيسان / ابريل " / .

نقلا عن السيد ولد أباه ، مصدر سبق ذكره ، ص .

المصدر السابق نفسه ، ص ص .– . .

أولا تفكك وتجزؤ الاقطاب السياسية (الحزب الدستوري الذي قاده البلاد الى الاستقلال ، وخضع لمراجعات ايديولوجية وتنظيمية متلاحقة منذ تأسيسه عام على يد الشيخ " عبد العزيز الثعالبي ، قبل أن يتزعمه " الحبيب بورقيبة " عام ويحوله الى حزب الدولة الوحيد بعد الاستقلال . وعلى الرغم من الواجهة التعددية المعلنة ، ظل الحزب مهيمنا على هياكل الدولة في عهد " بن علي " الذي حوله الى أحد أهم أجهزة نظامه الاستثنائي – القطب الليبرالي الوسطي – القطب اليساري العريق في الحياة السياسية التونسية – القطب الاسلامي المتمحور حول " حركة النهضة " – القطب القومي العروبي . بانبثاق ما يزيد على أربعين تشكيلة جديدة ، حصل بعضها على الترخيص القانوني والاخر في الطريق الى ذلك . ففضلا عن النتائج المرتقبة على حل الحزب الحاكم السابق (كنشوء حزب دستوري جديد يحافظ على الرصيد التاريخي للبورقيبية ، فاننا شاهدنا مؤخرا ظهور حزبين اسلاميين جديدين منافسين لحركة النهضة ، وظهور أربعة أحزاب بعثية باسماء متقاربة وحزبين ماركسيين . فكيف ستتجسد هذه الخريطة الحزبية في المشهد الانتخابي القادم ؟

ثانيا تميزت الحالة التونسية عربيا في الماضي بالدور السياسي النشط للمجتمع المدني الذ تمحور حول " الاتحاد العام التونسي للشغل " ، والذ نافس الحزب الدستوري المشروعية التاريخية والفاعلية التنظيمية . ويبدو من الواضح حاليا أن المركزية النقابية تعيش صراعا ايديولوجيا وتنظيميا حادا تعود جذوره الى القطيعة التي حدثت في عهد بن علي " بين قيادتها الداعمة للنظام وهياكلها القيادية غير المدجنة . فهل ستتفق مكوناتها المتنافرة على برنامج سياسي مشترك ومرشح موحد للرئاسة ، أم ستتقوض وحدتها بفعل الحراك السياسي الجارف .

مثلت القضية الاجتماعية متن ثورة كانون الثاني / يناير بامتياز واحتلت المسألة الجوهرية باعتبارها مظلمة كبرى اقتصادية و اجتماعية و سياسية بل وحتى ثقافية . [٢٧]

ويعود نجاح الانتفاضة الشعبية التي شهدتها تونس الى ثلاثة اسباب رئيسة [٢٨]

أولها وجود ظروف موضوعية مواتية لانتهاء الحقبة السلطوية في تونس ، وفي مقدمة هذه الظروف تمتع تونس بقدر عال من التجانس السكاني ، وارتفاع معدلات التعليم والدخل والتنمية البشرية ، وتراجع الاستقطاب الايديولوجي بين الاسلاميين والعلمانيين ، وظهور توافق حول الاجندة الديمقراطية بين مختلف القوى السياسية في تونس .

السبب الثاني الذي ساعد على انجاح الانتفاضة التونسية هو ظهور تحالف واسع بين مختلف فئات المجتمع التونسي في مواجهة نظام بن علي في الاسابيع الاربعة الاخيرة . فبالرغم من أن الانتفاضة بدأت على أرضية مطلبية من قبل الشباب المتعطل عن العمل ، فان التفاف الاحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية ، والاتحادات العمالية ، والنقابات المهنية ، والمثقفين ، والفنانين حول الشباب وتضامنهم معهم وانضمامهم الى انتفاضتهم ،كل ذلك ساعد توسيع نطاق الانتفاضة التونسية طبقيا ومناطقيا ، مما أدى الى تزايد الضغوط على النظام بشكل غير مسبوق.

السبب الثالث ، وربما الأهم الذي ساعد على انجاح الثورة التونسية ، هو ظهور انشقاقات داخل النخبة الحاكمة ، خاصة بين المجموعة المحيطة ب " بن علي " واسرته وبين المؤسسة العسكرية التي رفضت أن تستخدم القوة ضد المتظاهرين . وقيل ان الجيش في تونس منع أجهزة الشرطة بالقوة من اطلاق النار على المتظاهرين ، وأدى دورا مهما في اجبار بن علي على التحي من منصبه .

عبد المجيد حواشي ، الطبقة السياسية في تونس

دينا شحاتة & مريم وحيد ، مصدر سبق ذكره ، ص & .

رابعا مرحلة اعادة بناء النظام السياسي الجديد

السؤال الشائك الذي فرض نفسه بعد سقوط بن علي هو هل ا ار نظامه الاستبدادي الذي انتهك الحريات العامة والخاصة وكرس الفساد ؟ ، أم ان رئيس النظام سقط فقط ، بينما ظلت مؤسسات الدكتاتورية والرشوة وسوء التصرف قائمة ؟ .[٢٩]

ان هذا التساؤل طرح نفسه بشدة ، خاصة أن الحركة الاحتجاجية كانت دون قيادة موحدة ولا برنامج سياسي واقتصادي بديل واضح . وبعد ان تحققت مرحلة " الهدم " ، اصبح التحدي الاكبر الذي يواجهه الجميع هو هل الطبقة السياسية الجديدة قادرة على البناء ، وبلورة بدائل سياسية أم لا ؟ .

من خلال متابعة الخطاب الاعلامي والسياسي منذ كانون الثاني / يناير ، يتضح أن تونس ما بعد بن علي تتميز ب " التذبذب " " " التردد " بين طروحات عدة ، من ابرزها [٣٠]

"–احترام الدستور والتقيد ببنوده ، مع العمل على تعديل الفصول التي تعتبر المعارضة وشخصيات حقوقية أ ا وضعت على مقاس بن علي . وحسب هذا السيناريو ، تم تبرير عدم تنظيم انتخابات رئاسية بعد شهرين من الاطاحة ب بن علي (مثلما ينص على ذلك الفصل من الدستور الذي تسلم بموجبه فؤاد المبزع منصب الرئاسة بالاوضاع الاستثنائية امنيا وسياسيا التي يمر ا البلد .

وقد تم تبرير تأجيل موعد الانتخابات الى تموز / يوليو ، ريثما تنتهي عملية تعديل القانون الانتخابي ، ووضع لمسات تعديل الدستور . واعتد هذا القرار على الفصل . من الدستور ، الذي يعتبر أنه لا يمكن تطبيق الفصول العادية في الدستور (مثل الفصل (بحالة الطوارئ والانفلات الامني . ووفق ذلك ، تم تكليف الوزير المخضرم ورئيس البرلمان عامي الباجي قائد السبسي ((عاما برئاسة حكومة انتقالية ، بعد استقالة حكومة محمد الغنوشي يوم شباط / فبراير ، أي بعد شهر ونصف شهر من سقوط بن علي ، وبعد سلسة من الاستقالات بين وزراء ومسؤولين سابقين في حزب بن علي . وقد تعهد الباجي قائد السبسي ورئيس الجمهورية المؤقت باحترام القانون ، واعادة هيبة الدولة ، وبالمضي في مسار اصلاحي يتوج يوم . تموز / يوليو لانتخاب مجلس وطني تأسيسي يكون بمثابة البرلمان المؤقت الذي يعيد صياغة الدستور ، ويشرف على تسيير شؤون البلاد ، وينتخب من بين اعضائه والقوى التي سيفرزها حكومة ورئيسا للدولة . وقد كانت من بين أولى المبادرات السياسية لانصار هذا التوجه العفو عن كل السجناء السياسيين الحاليين والسابقين ، والاعتراف باحزاب اسلامية ويسارية وليبرالية محظورة ، ثم الاعلان عن اصلاحات اخرى ، من بينها الغاء أمن الدولة .

.– الانقلاب على الدستور ودفع البلاد نحو سلسلة من الاعتصامات والاضرابات والتحركات الاحتجاجية والمطلبية دف الاستبعاد النهائي لكل رموز حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الذي حكم تونس في العقدين الماضيين ، وعزل كل كوادر الدولة المنتمين اليه . وقد بقيت تلك التحركات شعبية كبيرة في الاسابيع الاولى للقورة ، ونجحت في دفع كل الوزراء المنتمين الى حزب بن علي الى الاستقالة ، وتبعهم محمد الغنوشي رئيس الوزراء، ثم تم حل التجمع الدستوري بقرار قضائي . الا أن الزخم الذي دفع للاعتصامات المطلبية تراجع ، بعد أن برزت مؤشرات اقتصادية وسياسية وامنية سلبية عديدة ، من بينها غلق كثير من المصانع والشركات ، وركود القطاع السياحي والخدمات المرتبطة

كمال بن يونس ، مصدر سبق ذكره ، ص . .

. لمصدر نفسه ، ص . .

به ، بما يعني احتمال مضاعفة عدد العاطلين عن العمل من الف الى مليون في ظرف اقل من نصف عام . بيد أن احزابا راديكالية عديدة من بينها مجلس حماية الثورة بتنظيماتها ال . ، لا تزال تسعى الى العودة الى التصعيد السياسي والامني والاجتماعي عبر سلسلة من التحركات الجديدة ، ويتخوف البعض من أن يكون وراء الراديكاليين عدد من رموز النظام السابق والفئات المعنية بملفات الفساد المالي والسياسي التي تسعى الى دفع البلاد نحو الفوضى الخلاقة لاجهاض الثورة ، وربما لتبرير دور سياسي أكبر للمؤسسات العسكرية والامنية .

.- اعتماد " خريطة طريق " وفاقية بين النقابات والمعارضة السابقة التي عادت الى الساحة – بمن فيهم الاسلاميون – ورموز التجمع الدستوري السابق الذي كان يضم نحو مليوني منخرط ، والذين قد يشكلون حزبا أو احزابا جديد" للدفاع عن تيار الوسط وحسب هذا السيناريو يتم تبني المطالب الراديكالية للنقابات وللثورة وللفصائل الاسلامية واليسارية ، دون السقوط في الفخ " دفع البلاد نحو المجهول " ، في وقت تحتاج فيه اساسا الى اصلاحات سياسية اقتصادية واجتماعية تؤدي الى معالجة معضلات البطالة والخلل في التوازن بين الجهات، أي الاسباب المباشرة التي ادت الى استشهاد محمد البو عزيزي ، ومئات من شباب تونس ، في ثورة شجعت جماهير عربية في كل مكان على التفاؤل مجددا بالتغيير والاصلاح .

خامسا مسودة الدستور التونسي الجديد وشكل النظام السياسي

كان المجلس التاسيسي في تونس قد اتفق على أن يكون الدستور الجديد جاهزا بحلول اواخر نيسان / ابريل ، واقترح اجراء انتخابات في / كانون الاول / ديسمبر على أقصى تقدير في خطوات تسرع الانتقال الديمقراطي في تونس .

وقال مصطفى بن جعفر رئيس المجلس التأسيسي " لجدول الزمني الموضوع يقضي بأن يكون الدستور جاهزا في نسخته النهائية في " نيسان / أبريل " . وأضاف بن جعفر " أنه في حال عدم الاتفاق على النسخة الاولى فان اخر موعد للنسخة النهائية الثانية سيكون في الثامن من تموز / يوليو " . " . وأشار الى " أن المجلس اقترح جراء الانتخابات بين " تشرين الاول / اكتوبر " . . / كانون الاول / ديسمبر . ، ولكن الهيئة العليا للانتخابات التي لم تتأسس بعد ستكون لها الكلمة النهائية في تحديد تاريخ رسمي للانتخابات" وأكد بن جعفر " على موافقة " نائبا في المجلس التاسيسي على هذا الجدول الزمني بينما رفضه " من مجموع نائبا حضروا ، ونالت حكومة رئيس الوزراء علي العريض على ثقة المجلس التاسيسي ، والتي تضم حكومة حزب النهضة الاسلامي ، وحزبي التكتل والمؤتمر العلمانيين اضافة الى مستقلين على رأس وزارات السيادة .

وبخصوص شكل النظام السياسي التونسي هناك جدلا قائما اليوم بين دعاة النظام الرئاسي ودعاة النظام البرلماني وهناك ايضا النظام المختلط .[٣١] وهذا الجدل محتدما منذ العام . ، على الرغم من اقرار البعض عند وصفهم النظام السياسي التونسي بالقول " اننا ازاء نظام برلماني مشيرا الى طبيعة العلاقة بين الحكومة المؤقتة والهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والاصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي وطبيعة مهام هذه الهيئة [٣٢]

ينظر على سبيل المثال موريس ديفرجيه ، النظم السياسية ، ترجمة أحمد حسيب عارف ، مؤسسة كامل مهدي للطباعة والنشر ، القاهرة ، د. . كذلك محمد شريف بسيوني ، النظم السياسية اسس التنظيم السياسي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ")– (.

. الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي هي هيئة ثورية ومؤسسة التونسية أسست في . " / مارس " أثناء الثورة، بعد اندماج هيئة حماية الثورة التونسية، وهي مجموعة تتمتع بالشرعية الثورية، واللجنة المؤقتة السامية للإصلاح السياسي، وهي واحدة من ثلاث لجان للإصلاح عينت من قبل الحكومة التونسية. و عين عياض بن عاشور رئيسا لها.

يوفر النظام البرلماني ثلاث مزايا لا نجدها في غيره، ففي هذا النظام يكون من حق الشعب اختيار الحكومة عبر ممثليه في البرلمان، ويكون من حقه أيضا مراقبة عملها وحتى معاقبتها إذا ما حادت عن مسارها، وهذا النظام هو الوحيد الذي يضمن لنا ذلك .[٣٣]

وبالتالي يكون النظام البرلماني المعدل أفضل لتونس ، بعد التجربة المريرة طيلة نصف قرن من النظام الرئاسي ، الذي أدى بنا إلى التخلف والديكتاتورية والرئاسة مدى الحياة .[٣٤]

ليس اختيار طبيعة النظام السياسي[٣٥] هو جوهر الإشكال و حقيقته اليوم ، إنما التخلص من رواسب الماضي و خلفياته و التفكير بشكل موضوعي بعيدا عن الانفعال و ردود الأفعال، ذلك أن رفض النظام الرئاسي اليوم فيه تعجل و تسرع و المطالبة بالنظام البرلماني فيه مجازفة و مغامرة . و مهما يكن فان النظام السياسي التونسي لم يكن رئاسيا و لم يكن برلمانيا و ربما لا تنسحب عليه حتى شروط النظام الرئاسوي، أما إذا ما اعتبرناه رئاسوي لانحرافه بالنظام الرئاسي بأي شكل من الإشكال فهو أيضا و بأي شكل من الأشكال انحرفا بالنظام البرلماني لاسيما بعدما تم تطعيمه بتقنيات النظام البرلماني لسنوات ، و في كل الأحوال فان ما يتميز به النظام السياسي التونسي هو الاستئثار بالسلطة التنفيذية من قبل رئيس الدولة و اختلال التوازن بين بقية السلطات لفائدة السلطة التنفيذية. و هو تميز لا نعثر عليه إلا في الدستور التونسي و ليس له أي علاقة بالنظام الرئاسي. من هنا فان الخلط بين النظام الرئاسي و النظام التونسي فيه تجني و الفرق بينهما شاسع و كبير، و لو كان النظام الرئاسي نظاما متسلطا ما كان للولايات المتحدة الأمريكية أن تصل إلى ما وصلت إليه من مستوى قانوني متقدم. صحيح ان النظام الرئاسي لا يخلو من إمكانية الانحراف به، و لكنه يوفر الاستقرار السياسي و يستجيب إلى نظرية مونتسكيو المتعلقة بالفصل بين السلط و ينسجم مع الحالات الانتقالية و حتى الثورية، و ليس صدفة أن تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية و هي في حالة شبه ثورية بعد حرب الانفصال النظام الرئاسي و الحال أن النموذج البريطاني كان ماثلا أمامها و كان بإمكا ـا أن تتبناه .

صحيح أن ما حصل منذ الاستقلال إلى الآن هو المزج بين مختلف عناصر النظام الرئاسي والنظام البرلماني بما يخدم الانفراد بالسلطة وهو ما أفضى وظيفيا إلى نظام رئاسوي وهيكليا إلى نظام برلمانوي، ولكن الوقت حان لكي نأخذ من النظام الرئاسي ومن النظام البرلماني أفضل ما فيهما في عملية مزج ربما تأسس لنظام جديد يمكن وصفه بالنظام البرلماسي[٣٦] .

هل تعرف تونس الحديثة قريبا تبني النظام البرلماني بديلا عن النظام الرئاسي ؟ وهل تكون الجمهورية التونسية الثانية برلمانية بعدما كانت الجمهورية الأولى رئاسية ؟.[٣٧]

تضم الهيئة حزب ومنظمة وهم الاتحاد العام التونسي للشغل ونقابة المحامين، ورابطة القضاة، ولجنة مناهضة التعذيب، وحزب النهضة الإسلامية، حزب العمال الشيوعي التونسي، وجمعية مناهضة التعذيب التونسية. ضمت الهيئة . عضوا في أوائل مارس، ثم أصبحوا . عضوا في نهاية الشهر وحاليا أصبحوا في نيسان.تتكون الهيئة من . حزبا سياسيا و . نقابة، وتضم جمعيات المجتمع المدني وقطاع الأعمال بما في ذلك الإسلاميون المعتدلون والاشتراكيين والقوميين العرب والبعثيين، والتروتسكيين والماويين، فإنه يهدف أيضا لتمثيل الشباب والمناطق.و أعلنت حركة النهضة الإسلامية في . يونيو أنها ستنسحب من الهيئة منتقدة الإجراءات في البرلمان وعدم احترام مبدأ توافق الآراء. ينظر http //a .wikipedia.o g/wiki

[a] أية ملامح للدستور التونسي الجديد وأي نظام سياسي للمستقبل ، الشروق http / / a

/ تونس نظام يمزج بين الرئاسي والبرلماني يوازن بين السلطات ، في الحوار نت يوم – – http

شاكر الحوكي ، باحث في العلوم السياسية و أستاذ قانون عام بكلية الحقوق و العلوم الاقتصادية و السياسية بسوسة.

شاكر الحوكي ، النظام السياسي في تونس على مفترق الطرق ، الحوار نت يوم – – http.

نوفل سلامة ، هل تكون الجمهورية الثانية برلمانية ؟ نشر في الصريح يوم – – http

يتكون الدستور التونسي المقترح [٣٨] من خمسة ابواب تتضمن (/ فصل موزعة على التوطئة و المبادئ العامة و تعديل الدستور و الاحكام الختامية والحقوق والحريات والسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية والهيئات الدستورية .

الخاتمة

لم يكن الخوض في مسار المرحلة الانتقالية التي تمر ا تونس بالامر اليسير ذلك أن المعطيات غير متوفرة الا في النظام السياسي الذي عرفته حقبة بورقيبة وحقبة بن علي ، والنتيجة المستنبطة من الحقبتين كلتيهما هي أن النظام النظام السياسي التونسي هو نظاما رئاسيا . ونعتقد استنادا الى معطيات البحث أن الخلل ليس في شكل النظام السياسي انما في تركز السلطات بيد الرئيس وامتلاكه مقومات السلطة والثروة ، الامر الذي ادى الى سوء في التوزيع اثر سلبا في بقاء النظام واستمراره . نعم ان الظروف التي ادت الى حركة الاحتجاج واسقاط النظام متداخلة ومتشابكة غير ان الابرز منها في التاثير على النظام هو سوء التوزيع ، وترافق مع سوء التوزيع احتكار حرية التعبير ومصادرتها من القوى السياسية الموجودة في داخل تونس أو خارجها ، ولذلك شكلت مصادرة حرية التعبير السبب الاخر في الاطاحة بالنظام الرئاسي في تونس . وبالنتيجة شكلت حركة الاحتجاج رفضا لكل ما له علاقة بحقبة " بن علي " ومن ذلك طبيعة النظام السياسي . شهدت تونس منذ اواخر العام مؤتمرات وندوات عالجت موضوع النظام السياسي الامثل ولكن القناعات ظلت باقية وهي رفض النظام الرئاسي كرد فعل على الحقبة الماضية . على الرغم من ذلك ، ورغم اقرارنا المسبق ان ملامح الحكم وادارة السلطة في تونس خلال المرحلة الانتقالية اتسمت بالبرلمانية ، وان مسودة الدستور التي تمت الاشارة اليها في ثنايا البحث تؤكد على أن نظام الحكم القادم هو برلماني الطابع ، الا ان مانود الاشارة اليه هي ان لا البرلمانية ولا الرئاسية في شكل الحكم تعفي من الاضطراب وعدم الاستقرار ان طبقتا بشكل مشوه فالعبرة ليس بشكل النظام الامثل وانما في مدى تعاطي النظام مع الحاجات المجتمعية والمطالب المجتمعية بكليتها التي كانت تقف وراء حركة الاحتجاجات وتعاظمها .

حصل التغيير وتغير نظام الحكم ولكن قسماته الرئيسة ما تزال غير واضحة ، ولم يتم اكمال صياغة الدستور ولا تحديد زمني للانتخابات التي ستنهي المرحلة الانتقالية وتحدد شكل نظام الحكم القادم ، هذا فضلا عن حالات عدم الاستقرار التي تشهدها تونس بين الحين والاخر كلها مؤشرات على استمرار المرحلة الانتقالية ، واستمرارها يعني استمرارا لحالة عدم الاستقرار السياسي .

اما عن اهم الاستنتاجات استنادا الى مسودة الدستور فهي

– ان يكون نظام الحكم برلمانيا ، لسببين الاول رد فعل على الحقبة الطويلة من تجربة نظام الحكم الرئاسي وما أدى اليه من تركيزا للسلطات بيد الرئيس والاستئثار بالسلطة وتطويعها لمصلحته . أما الاخر فهو أن البرلمانية تؤدي الى تقسيم السلط والفصل بينها على اساس من التعاون وهذا الشكل من الحكم يرضي رغبات رجال الثورة والاصلاحيين في تونس وعلى الرغم من ذلك الا ان المرحلة الانتقالية لايمكن ان تحدد قسمات النظام المقبل الحقيقية ذلك ا ا تحمل الكثير من المفاجأت .

.– ضمان حرية التعبير وصيانته من النظام السياسي باعتبار أن انحسار هذه الحرية في زمن " بن علي " ، كانت من بين الاسباب الرئيسة التي أدت الى معارضة نظامه السياسي .

ينظر مسودة الدستور التونسي على الرابط html. blog-post/ / http //jblo .blogspot.com/

- ضمان حرية تشكيل الاحزاب والجمعيات باعتبارها قنوات مهمة لتجسير العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، ورغبة أو مطلب من مطالب المحتجين على النظام السابق

-- تقليص سلطات رئيس الجمهورية وصلاحياته وتقييدها دستوريا .